جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٧٦)

متابعة قطاع الاستهلاك

د ٠ عبد القادر حمزة

ديسمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

مقدمة :

ان عملية المتابعة هى ليست الاكتفاء برصد الانحراف وتحديد سببه ، بل تمتد الى معرفه تأثير ذلك ودراسة اثره على باقى مكونات الخطه .

فالمتابعة يجب ان تتناول كافه الوحدات الاقتصادية وهى تعتبر الاساس لتكوين قاعدة بيانات تخطيطية صحيحة لكن الشئ الملزم لعملية المتابعة لخطه معينه هو الالتزام بالتعريفات الواردة والموجودة بالخطة الامر الذى يستدعى اعداد البيانات حسب المفاهيم والتعريفات والاهداف الموجودة بالخطة .

وتقارير المتابعة تساعد فى التقسيم النهائى للخطه ويستهدف هذا التقيم فى الاساس اعطاء فكرة عن ماامكن تحقيقيه فعلا مع مقارنه بالاهداف الموضوعه بالخطة . وهنا يمكن القول بأنه من الضرورى عند وضع خطه موضع التنفيذ لابد ان يرتبط بها وضع نظام للمتابعه للتعرف على مدى واقعية الاهداف الموضوعة واتساقها .

أى ان المتابعة فى نظامها تهدف بالدرجة الاولى الى التعرف على المشاكل التى تصاحب تنفيذ الخطه سواء كان ذلك من ناحية ارتباط المتغيرات الهامه بعضها ببعض او تحديد او ضاع غير مرئية عند وضع الخطه وهو بذلك تساعد المخطط فى وضع خطط مستقبلية اكبر واقعية .

ونظام المتابعة موضوع بداء مع اعداد الخطه الخمسية الأولى الا أنه بعد الخطه الخمسيه الاولى اخذ هذا النظام يقل دوره وذلك لعدم وجود خطط حقيقيه بعد الخطه الاولى الامر الذى ادى الى تقليص دور المتابعة وخروجها عن الهدف الحقيقى لها حتى اصبحت عملية جمع معلومات بطريقة او بأخرى لاعداد جداول تبين ماهو مستهدف وماتم تحقيقه دون التعليق عن ذكر سبب الانحرافات ولذلك اصبح الجزء الذى كتب عن المتابعة فى هذا الصدد لايصلح لان يكون مرجعا لانه جزء من عملية التخطيط وليس موضوع من منفصل فانه اذا غلب التخطيط غايت المتابعة الحقيقية .

وعموما يجب ترجم فكرة المتابعة من مفهومها والسيرفيه حتى يتم وضع نظام متكامل يمكن المخطط والعاملين فى جهاز التخطيط من وجود نظام يساعدهم على وضع الخطط مستقبلا فان المتابعة والتخطيط جزء لايتجزأ .

٢ ـ متابعة قطـــاع الاستهلاك

مما لاشك فيه ان هدف أى خطه هو رفع مستوى المعيشة بقدر يسمح لكل فرد من افراد المجتمع من الحصول على المقومات الاساسية للحياة وهى تتمثل فى الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانيسة اشباعا مباشرا . أى ان الاستهلاك النهائى يعتبر غايه النشاط الاقتصـــادى ويعرف انه استخدام مختلف السلع والخدمات الاقتصادية فى اشباع حاجات الافراد والجماعات المتعدده ولما كانت الموارد نادره والحاجات متعدده كان لابد من تخطيط ومتابعه الاستهلاك اى وضع موازييـن له بما يحقق اقصى قدر من الاشباع مع السعى الدائب لرفع مستواه وللاستهلاك النهائى تقسيمات عده اهمها : الاستهلاك الخاص والعام اى استهلاك الافراد والحكومة (وفقا لنوعية المستهلك) أو استهلاك سلعى وخدمى وفقا لنوعية المورد محل الاستهلاك او يمكن تقسيمه جغرافيا فى الريف والحضر باعتبـــار انه النمط الاستهلاكى لكل منها وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصه بهما ... وهنا يجب التفرقـة بين :

١ ـ سلع استهلاكية عادية .
٢ ـ سلع استهلاكية معمره .
٣ ـ سلع استهلاكية ضرورية وسلع استهلاكية كمالية .

وفى هذا القطاع نرى ان القطاع الخاص يلعب فيه دورا اساسيا حيث ان سيادة الظروف الاحتكارية تلعب دورا كبيرا على اسواق الاستهلاك لكثير من السلع الاساسية بما يخل من اهداف الاستهـــــلاك كذلك فان السيادة الاحتكارية تلعب دورا فى تحديد الاسعار لبعض السلع التى تقوم باستيرادهـــا وتوجه مباشرة الى الاستهلاك النهائى .

ان دور القطاع الخاص اخذ ينمو من سنه الى اخرى وكما ورد فى الخطه الخمسية نرى انه يمثـــل ٢٥٪ من اجمالى الانتاج الكلى . كما انه فى هذا القطاع لايوجد اى تفرقه بين المخزون والمستهلـــك فانه يقوم باستيراد سلع معينه تسجل على انها سلع استهلاكية تستخدم للاستهلاك خلال فترة معينه غير ان هذا المستورد يخزن لتوزيعه فى فترات تخرج عن الفترة التى سجلت فيها الامر الذى يعطى بيانات مضلله وغير حقيقية عن قيمه ماتم استهلاكه خلال فترة معينه وقيمه ماخزن من هذه السلعه .

لذلك يجب التنسيق بين المخزون السلعي لهذا القطاع والمستهلك فعلا ولكن نرى ان الذى يحدث هو اقتراض ثبات المخزون السلعى فى أول وآخر المده كذلك يجب تعريف وتحديد ماهو المقصود برصد المخزون السلعي المتراكم من السلع الاستهلاكية ؟ومن المعلوم ان دور هذا القطاع ايضا لاينحصر فى السلع الاستهلاكية لاشباع الحاجات ولكن ايضا فى استيراد بعض السلع غير الضروريه وكذلك فى تقديم الخدمات (كالسلع المعمره ـ المدارس الخاصه ـ نقل ومواصلات .... الخ) .

كما ان هناك القطاع الخاص المشترك الذى بدأيلعب دورا اساسيا ايضافى الاستهلاك كما ان الدوله لاتلزم هذا القطاع باعطاء أى بيانات عن إنتاجه أو مخزونه أو وارداته وذلك حسب القانون ٤٣ لسنه ٧٤ .

١ ـ وللمتابعه عموما أدوار هى متابعة سابقه تساهم وتساعد على وضع الخطه .

٢ ـ متابعة حاليه تركز على متابعة الخطه وكشف النواحى المختلفه والاختناقات لتعديل وتصحيح المسار .

٣ ـ متابعة مستقبلية / لمعرفه تحقيق الاستراتيجية لفترات ابعد من الخطه (دراسة موارد مثلا) .

والمتابعه عموما يجب ان لاتركز على البيانات المطلوبه فقط ولكن يجب التركيز على :ـ

١ ـ دورة المتابعه (ربع سنوية ـ سنوية) .

٢ ـ المستوى المطلوب للمتابعة (أى درجة التفضيل) .

٣ ـ العلاقات بين الاجزاء المختلفه (وهذا يساهم فى اعداد نموذج البدايه العام للخطه للعام الثانى منها) .

٤ ـ توحيد المفاهيم العامه .

٥ ـ تحديد التعريفات الهامه والاساسية .

٦ ـ اعداد علاقات تأخذ فى الاعتبار التنسيق بين المتغيرات .

٧ ـ اعداد وسائل فنيه وطرق حديثه لجمع المعلومات واستخدامها وسرعة وصولها ودقتها .

٨ ـ تحديد وحدات اساسيه يختص كل منها بمتابعه قطاع معين من قطاعات الاقتصاد القومى

٩ ـ تحليل ودراسة السياسات المقترحه فى الخطه ومؤ دامتهـا مع الاهداف العامه .

١٠ ـ تعديل الخطـة .

هذا ويمكن القول بان النظام القائم حاليا للمتابعه تناس دوره فى المتابعه وذلك عـن طريق عدم القيام بتجديد تام للتعاريف والمصطلحات التى يجب امداد الجهات والوحدا ت الادارية بها وأنه من فترة لاخرى يقوم بتبسيط الاستمارات المرسله الى هذه الوحدات د و ن تعديل للمفاهيم والتعريفات المطلوبه وكان يجب ان تكون العمليه تبادلية بين هذه الوحـدات (التنسيق) أى بيانات عن انتاجه او مخزون او وارداته وذلك وذلك حسب القانون ٤٣ لسنـة ١٩٧٤ .

وهذا القطاع يبلغ حجم فى بعض السلع نسب تفوق ٩٠٪ فمثلا (المياه الغازيه حوالى اكثـر من ٧٠٪) فى الاثاث الخشبى اكثر من ٩٠٪ وان معظم هذه السلع تقوم الوزارة بتقديرها وذلـك لعدم ورود بيانات عنها (انتاج ـ استهلاك ـ مخزون) لانه لايوجد الزام لهذا القطاع الخـاص حسب القانون ٤٣ باعطاء بيانات ولذلك تقوم الشعبه المركزية للصناعه بوزارة التخطيط بتقديـر بيانات القطاع الخاص وكانت وزارة الصناعه تمد الوزاره بهذا البيان قبل ذلك ولكن توقفت بعـد صدور هذا القانون وذلك على الرغم من ان القطاع الخاص المشترك له وزن كبير فى بعض السلـع قد يبلـغ ١٠٠٪ .

٣ ـ ما استهدفته الخطه الخمسيه فى قطاع الاستهلاك

لقد استهدفت الخطه الخمسيه ان اجمالى الاستهلاك فى سنه ٨٦/ ٨٧ يمثل ٧٦ر مـن اجمالى الناتج المحلى بسعر السوق ٨٦/ ٨٧ وهو مقسم كالتالى :ـ

استهلاك نهائى خاص	٥٩ر٪	المجموع ٧٦ر٪
استهلاك حكومى	١٧ر٪	

بينما هذا الاستهلاك يمثل فى سنه الاساس ٨٢/٨١ ٧ر٨٧٪ من اجمالى الناتج المحلى مقسم كالتالى :—

استهلاك نهائى خاص	٢ر٧٠٪	٧ر٨٧٪
استهلاك حكومى	٥ر١٧٪	

أى ان نسبه الاستهلاك الى الناتج المحلى الاجمالى يجب ان تقل من سنه الى اخرى وكانت العلاقه بين الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق هى :—

	٨٢/٨١	٨٧/٨٦
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق بالمليار جنيه	٧ر٢٠	٣ر٣١
الانفاق الاستهلاكى الخاص	٦ر١٤	٦ر١٨
الانفاق الاستهلاكى الحكومى	٦ر٣	٣ر٥

هذا مع العلم بأن وزارة التخطيط قد قامت بنشر تقديرات للاستهلاك فى سنه ٨١ /٢ ١٩٨ وهى تختلف كثيرا عن هذا الرقم (بحث منشور فى ابريل ٨٣) عن تقديرات الاستهلاك العائلى عن طريق المقارنة بين ميزانية الاسره والتدفقات السلعية فكان التقدير من بحث ميزانية الاسره هو ٣ر٩١٢٣ مليون جنيه لسنه ٨٢/٨١ بينما كان عن طريق التدفقات السلعية هو ٠٨٩ر١٤ وتم تصحيحة اخيرا الى ٠٠٠ر١٥ عن نفس السنه الامر الذى يوضح ان هناك فرق كبير بين التقديرين وكذلك مع ماهو موجود بالخطه هذا مع العلم بأن تقديرات الخطة للاستهلاك قد بنيت على اساس تقديرات سنه ١٩٧٥ كما لوضحت بذلك شعبه الاستهلاك بالوزارة ٠

— وفى تقديرات بحث ميزانية الاسره للاستهلاك فان البحث يعتمد فى الاساس على عينه من المجتمع (ريف وحضر) حيث يتم دراسة انفاق هذه العينه حسب فئات الانفاق :

— حسب التوزيع على المحافظات ٠

— حسب مهنه رب الاسره ٠

ثم يتم بعد ذلك الحصول على اجمالى الانفاق لهذه العينه • تعمم هذه العينـــه لاستخـــــراج :

— مستوى نصيب الفرد على مستوى المجموعات السلعيه •

— كذلك التوزيع الجغرافى للاستهلاك محافظات ثم التعميم على مستوى الجمهوريه وهنا يجب ملاحظه التالى

١ — انه اذا كان هناك خطأ فى العينه فان هذا الخطأ يعمم على مســـتوى الجمهورية لذلك يجب التأكد من العينه تماما ومدى شمولها وعدم وجود أى خطأ بهـــــا أى انه •

٢ — وفقا لبحث ميزانية الاسره : ويتم تبقا لعينه من الاسر فى الريف والحضـر مع استقراء انفاقها على مختلف السلع والخدمات موزعه على المحافظات او حسب مهنه رب الاسره •••• وبعد استخراج متوسط نصيب الفرد يعمـــم على سكان الجمهورية بما يعطى صورة اجمالية قريبت او بعدت عن الواقـــــع •

وهذا الاسلوب فى اعتقادنا يمكن استخدامه فى مجتمع تغيب فيـــــه الاحصاءات المختلفه من عناصر الاستهلاك او تتعدد بالدرجة التـــى يصعب حصرها وحيث لاتهمين للدوله •

يمكن الحصول على تقدير الاستهلاك الخاص باضافه (الاستهلاك السلعى النهائى — الاستهلاك السلعى الحكومى) الى استهلاك الافراد من الخدمات على اصدار هذه الاحصاءات وان كانت هناك مؤشرات يمكن استخدامها من بحث ميزانية الاسرة كنسب التوزيع الجغرافـــى او الاقليمى ونسب الاستهلاك فى الحضر والريف — فئات الانفاق الا انه اجمالا لايؤخذ عليه :—

١ ـ يعتبر بحث ميزانية الاسره نقطه استاتيكية تتم كل فتره زمنية متباعده (٧ سنوات فى البحثين الاخرين ٧٤/١٩٧٥ ، ٨١/١٩٨٢) فقد تكون هناك وفرة فى سلعة معينه او قصورا فى عرض سلعه اخرى او سياسيه مالية او خيريه تؤثر على سلوك المستهلك فى العام الذى يجرى فيه البحث ثم تتغير فى الاعوام الثالثه التى يعم فيها البحث فكأننا هنا نفرض الواقع الذى جرى فى عام البحث على الاعوام او الفترات الزمنية الاخرى .

٢ ـ البحث قاصر على عينه ولا يصح التعميم خاصه وان هناك نسبه خطأ ليست بالهينه قد تتجاوز فى اعتقادنا الـ ٣٠٪ لاسباب عديدة تتعلق بالمستهلك من حيث الخوف بالادلاء بالبيانات كامله (للحد) او الاولاء بيانات اكثر من الواقع (المباهاه) أو عدم الشرعية (الانفاق على المخدرات) او السريه (المبالغ المدخرة) او الاسباب تتعلق بتفريغ البيانات نفسها من حيث سقوط او سهو فى تسجيلها .

٣ ـ ان قطاع العينه فى الريف او الحضر كبير بحيث يتسم بعدم التجانس فى الانفاق اذ انه يجب ان يؤخذ الفئات الاجتماعية المتجانسه ففى الاتحاد السوفيتى يغير بحث ميزانية الاسره لكافه الفئات الاجتماعية (فلاحين ـ عمال ـ مثقفين) فقد يكون التعميم هنا اقل خطأ .

٤ ـ يمكن استطلاع مدى صحه بحث ميزانية الاسره بمقارنه متوسط انفاق الفرد فيه بمتوسط دخل الفرد الممكن التصرف فيه .

٥ ـ ليس هناك فصلا واضحا بين المجموعات السلعية والخدميه المختلفه .

وقد اجريت بالشعبه محاولة لتصحيح رقم الذره الشمامية والرفيعه عن طريق بحث ميزانية الاسره باعتبار ان متوسط الاستهلاك الفرد فى كل من الريف والحضر هو واقع

مايستهلكه الافراد بعد تعميمه على السكان المقيمين ومن منطلق ان معظم المستهلك من الذره الشاميه والرفيعه يمثل استهلاكا غير آدمى او غذاء لغير الانسان الا انه كان مشارا للانتقاد لانخفاضه لذا يجب ان يعاد النظر فى هذا التصحيح للاعتبارات الآتيه :—

١ — ان سعر الذره الشاميه اكبر من سعر القمح بكثير (قد تبلغ النسبه ١٤٥٪) .

٢ — الذره الصفراء هى المستخدمه كغذاء للدواجن فى الريف لرخص سعرها عن الذرة الشاميه ولارتفاع نسبه البروتين بها .

٣ — ان الفلاحه المصرية لايمكن ان تلقى بالذره الشامية للدواجن الا تحت ظروف قهرية كعدم توافر البدائل .

٤ — لايسهل فرد اوضح الخبز فى الريف الا اذا خلط بدقيق الذره بنسبه تتراوح من $\frac{1}{2}$ الى ثلث الكمية بل ان الخبز يصنع احيانا بكامله من الذره الشامية .

٥ — لوجود طوابير على الخبز فى المدن اصبحت القرى التى تلامس اطراف المدن تقوم الان بصنع خبزها مما يضطرها الى استهلاك كميات اكبر من ذى قبل من الذرة الشامية .

وان كانت مؤسسه الدواجن تستأثر بنسبه ٢٠٪ من الذرة الشامية الا ان باقى الكمية المستهلكة بحصروتناهز الاربعملايين من الاطنان هى اساس الغذاء خاصة فى الريف المصرى وتدفع الدولة نقدا اجنبيا فى سبيل سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من الذره والذى يعد من سلع الاستهلاك الرئيسية — ولو كان يستهلك منظمه فى الغذاء الحيوانى لكانت الثروة اوفى اوفر من ذلك بكثير .

تقدير الاستهلاك النهائى (الموازين السلعيه)

يتم تقدير الاستهلاك النهائى بأكثر من اسلوب اهمها : —

١ — وفقا لمعادلة الاستهلاك المعروفه وهى :

الاستهلاك النهائى من السلعه = الانتاج + الواردات — الصادرات + مخزون اول المدة — مخزون اخر المدة — الفاقدو

والغذاء الحيوانى فى حالة السلع الزراعية ـ الاستهلاك الوسيط من السلعة

وهذا الاسلوب هو اكثر شيوعا والاقرب الى الحقيقه وهو المتبع فى اعداد الموازين السلعية المختلف الموارد بل لعله الاكثر ديناميكية وتطورا على الواقع والعوامل المؤثرة فى سلوك المستهلك وباضافة استهلاك الافراد والحكومة من الخدمات يمكن الحصول على رقم الاستهلاك التام ٠

وهنا كانت الشكوى من شعبه الاستهلاك عن التالى :ـ

أولا : ان عناصر هذه المعادله قلما تتوافر لدى الشعبه فالمخزون مثلا لايمكن الحصول عليه مطلقا فيما عدا السلع التموينيه التى تشرف على توزيعها واستيرادها وزارة التموين وذلك عن طريق النشره السنوية التى تصدرها الوزاره (وزارة التموين) ٠

ثانيا : مع ان بيانات التجارة الخارجية تتسم بالتوافر ولكنها تختلف من جهه الى اخرى حسبما يتوافر من بيانات فالشعبه تقوم بتجميع الاسعار من الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ٠

ثالثا : ان هناك بعض السلع تقوم الوزاره بتقديرها عندما لاترد أى بيانات عنها ٠

رابعا : الاستهلاك الخدمى المتم تقديره على مرحلتين :ـ

أ ـ الاستهلاك الحكومى : وتأتى بياناته عن طريق الشعبه (الموازنه العامه للدوله)

ب ـ استهلاك خدمى خاص يتم تقديره داخل شعب الوزارة (الاسكان ـ مواصلات ـ خدمات تعليمية ـ صحيه ٠٠٠ الخ) ٠

خامسا : يعتبر الاستهلاك الحكومى من السلع على انها قيمة ثابته لاتتجاوز ٣٪ ولذلك فهى تؤخذ كنسبه ثابته من الاستهلاك ٠

سادسا : ان الجزء الخاص بالمخزون لايرد عنه بيانات مطلقا ٠

سابعا : تضارب فى البيانات عن الواردات السلعية التموينية حسب المصدر فهناك تضارب كبير فى البيانات الوارده من التعبئة العامه والاحصاء والبيانات الوارده من وزارة التموين

ثامنا : عدم توفق البيانات لاتأتى فى المواعيد المقرره للمتابعه حتى الاستهلاك الحكومى لايأتى (بصفه متابعه نهائيه) ٠

والبيانات التى تعطيها شعبه التجارة الخارجية بالوزارة .

ثامنـا : تدفق البيانات لايأتى فى المواعيد المقرره للمتابعه حتى الاستهلاك الحكومـى لايأتى لصيفـــه (متابعه نهائية) .

متابعة الاستهلاك واهم مشاكلها

يعتبر كل من الاستهلاك السلعى والخدمى شقا الاستهلاك النهائى ويتم تقديره بالشعبه المركزية للاستهلاك على النحو التالى :

اولا : الاستهلاك السلعى وهو قاعدة الاستهلاك النهائى وتقدر الشعبة ما يقرب من ٧٠ سلعة من سلع الاستهلاك النهائى مع الاحتفاظ بنسبة للسلع الاخرى التى لا يمكن حصرها تبلغ ٥٪ ومعظم هذه السلع (٧٠ سلعة) فى حوالى ١٨ مجموعة سلعية ويتم تقدير كل سلعة وفقا للمعادلة المعروفة :

الاستهلاك = الانتاج + صافى التجارة الخارجية + صافى المخزون — الاستهلاك الوسيط

وتحصل الشعبة على بيان الانتاج من شعب الوزارة اما بيان التجارة الخارجية فتحصل عليه من جهاز الاحصاء او شعبة التجارة الخارجية بالوزارة ٠ اما بيان المخزون فمن الصعب الحصول عليه على وجه الاطلاق ٠ ويتم تقدير الاستهلاك الوسيط من واقع الميزانيات الواردة او تقديره تبعا لمعدلات ومعاملات معينة بالشعب ٠

وتتلقى الشعبة تقديراتها من السلع التموينة انتاجا ومخزونا واستيرادا من التقرير السنوى الذى تصدره وزارة التموين حيث انها الجهة المهيمنة على توزيع وتداول هذه السلع ٠

اما الاسعار فتجمع من جهاز الاحصاء يعد لها متوسطات بسيطة او مرجحة وقد يكون هناك اسعارا من الصعب الحصول عليها فيمكن تقديرها داخل الشعبة ٠

ثانيا : الاستهلاك الخدمى : يتم تقدير الاستهلاك الخدمى وفقا للنظرته القائلة بان مستلزمات السلعة لا تنفصل عن انتاجها ومن ثم فان انتاج السلعة يمثل استهلاكها ٠

وهناك شقين للاستهلاك الخدمى :—

١ — الاستهلاك الخدمى العام : وهو ما تنفقه الدولة على ما تحتاجه من سلع وخدمات فى سبيل ادائها لخدماتها المختلفة سواء مجانا او باجر رمزى ٠

ويمثل الاستهلاك العام الباب الاول (اجور ومرتبات) والباب الثانى (المستلزمات) بالموازنة العامة للدولة ٠

اى ان تكلفة الحكومة لاداء هذه الخدمات يمثل استهلاك هذه الخدمات من صحة وتعليم وامن ٠٠٠ الخ ٠ وهذا الشق من الخدمات لاشك انه يعتبر دخولا غير مباشرة للمواطنين خاصة واذا احسن اداؤه ٠

٢ــ الاستهلاك الخدمى الخاص : وهو ما ينفقه المستهلك من دخله الخاص للحصول على خدمات الاسكان والمواصلات والعدالة ٠٠٠ ويقوم القطاع الخاص بانتاج اغلب هذه الخدمات ٠ وتقوم الشعبة بتقدير تسع مجموعات خدمية على النحو التالى :ــ

١ــ الاسكان : انتاج القطاع من الانشطة بعد استبعاد الاسكان الادارى ويمثل الايجارات المدفوعة بما فى ذلك المياه

٢ــ النقل والمواصلات : انتاج النقل والمواصلات مخصوما منه ما يستهلكه قطاع الاعمال وقطاع الحكومة ٠

الصحة والتعليم : ما يقدمه القطاع الخاص من خدمات الصحة وكذلك التعليم فى مختلف المراحل ما عدا المرحلة الجامعية وهى التى تقوم الدولة بادائها ٠

الاجتماعية والدينية : هو انتاج القطاع الخاص فى هذا المجال كدور الحضانة ودور العبادة ٠

الخدمات الشخصية : وهى الخدمات التى يقدمها المنتج بصفة الشخصية كخدمات الحلاقة والخياطة والكى ٠

وبتجميع الاستهلاك الحكومى من الخدمات والاستهلاك الخدمى الخاص نحصل على الاستهلاك من الخدمات ٠ ومن المعلوم انه كلما ازداد المجتمع تقدما كلما اتسعت دائرة الانفاق على الخدمات ٠

وتعتبر الشعبة ان الاستهلاك السلعى + الاستهلاك الخدمى الخاص هو استهلاك الافراد او الاستهلاك الخاص مع بعض التجاوز وهو ان الاستهلاك الحكومى يدخل ضمن الاستهلاك السلعى لما ولا توجد احصاءات او بيانات تساعدنا على فصله وعلى كل فهو يمثل حوالى ٣٪ من الاستهلاك السلعى ومن ثم يمكن التجاوز عنا مؤقتا .

المشكلات التى تواجه شعبة الاستهلاك

١ــ صعوبة الحصول على البيانات فى مواعيدها المقررة فمعظم البيانات تصل متاخرة .

٢ــ صعوبة الحصول على بيانات او تقديرات انتاج القطاع الخاص كمية وقيمة على مستوى السلع المختلفة وقد يتم تقديرة داخل الشعب على ما للقطاع الخاص من اهمية فى بعض السلع كالمياه الغازية (حوالى ٧٠٪ من الانتاج) والاثاث الخشبى (اكثر من ٩٠٪) .

٣ــ صعوبة الحصول على بيان المخزون كمية وقيمة لاتمام عناصر المعادلة .

٤ــ ضرورة الحصول على تقديرات الهامش التجارى لتقدير الاسعار الغير متوافرة .

٥ــ ان هناك بيانات وان كانت متوافرة الا انها متضاربة كبيانات الواردات والصادرات والتى تتباين من جهاز الاحصاء الى التموين الى وزارة التخطيط .

٦ــ استحالة الحصول على بيانات القطاع الخاص المشترك حيث ان قانون ٤٣ لعام ١٩٧٥ لا يلزم المشروعات باصدار بيانات عن انتاجها او استيرادها .

٧ــ ضرورة الحصول على استهلاك الحكومة من السلع والخدمات او ان تصدر وزارة المالية الاستهلاك الحكومى مبوبا حسب المجموعات السلعية والخدمية المختلفة عملا على سهولة فصله من الاستهلاك النهائى .